سليم سلامة*

فلسطينيو ٤٨ و«الربيع العربي»- إجماع، تصدّع فانقسام...

اختلفت الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة في أوساط الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل في تحديد العوامل المفجرة للثورات العربية، وفي تقييمها وفي الموقف من بعضها، بينما أجمعت على تأثيرات إيجابية مفترضة (متوخاة) على وضعية هذه الأقلية ومعاركها المستقبلية

خصوصية تقييم الفوارق

يجوز الادعاء بأن منسوب الأمل والتفاؤل الذي أنتجه الفعل الخارق الذي أقدم عليه محمد البوعزيزي، يوم ١٧ كانون الأول ٢٠١٠، في كونه تأشيرا على أفق جديد غير متخيل من قبل في الوطن العربي، قد فاق بالنسبة إلى الفلسطينيين المواطنين في دولة إسرائيل (فلسطينيو ٤٨) جميع الآمال العريضة التي بعثتها في نفوس عموم العرب، على اختلاف دولهم وشعوبهم. فالحالة الفريدة التي يعيشها فلسطينيو ٤٨، وحقيقة أنهم السكان الأصليون في أرضهم ووطنهم، يعيشون كمواطنين في «دولة اليهود» وتحت سلطتها، جعلتهم ينظرون إلى البوعزيزي والثورة التونسية، أولا، وما تلاها في دول أخرى، باعتبارها «عودة الروح» إلى جسد كينونتهم المثخنة بالجراح على امتداد عقود من الزمان – الجراح الناشئة عن الصدام المباشر والوجودي، بين انتمائهم المواطني إلى دولة قامت على احتلال أرضهم، بيوتهم، قراهم، فضائهم ووطنهم، وتشريد الجزء الأكبر من شعبهم، وبين انتمائهم الوطني والقومي إلى شعوب ودول تعتبرها دولة مواطنتهم «أعداء» لها، بالتعريف وبالممارسة.

هي عودة الروح والثقة بشعوب عربية ضاق الفلسطينيون ذرعا وخيبات بعجزها عن إحداث اختراق جدي وجوهري في نقل الدعم

* صحافي وحقوقي فلسطيني– المكر، الجليل.

وحين اندلعت الشرارات الأولى لانتفاضات الشعوب العربية على حكامها، شعر الفلسطينيون في كل مكان بأنهم أصبحوا يشرفون على مرحلة جديدة يتم تدشينها في مسيرة قضيتهم، تحمل في طياتها بذور، بل براعم، تغيير موازين القوى وتباشير اصطفافات جديدة سيكون الفلسطينيون وقضيتهم الرابح الأول والأكبر منها، بعد أن تمسك الشعوب العربية بزمام إرادتها وناصية كلمتها.

الكلامي – المعنوي للقضية الفلسطينية إلى فعل مادي ملموس ووازن يفرض نفسه، وقوته، في حسابات السياسات والمشاريع المختلفة التي يتم رسمها لدولهم ومصائرهم.

وهي عودة الروح والثقة بأن عهدا قد انتهى من زعماء عرب يخاطبون إسرائيل ويتفاهمون معها من فوق رؤوس شعوبهم، ورغما عن إرادتها، ما يضع هذه الشعوب عامة، والفلسطيني خاصة – والجزء الباقي منه في وطنه، في ٤٨ تخصيصا – موضع سخرية واستهتار، لا قوة لها ولا حول.

وانطلاقا من هذه الخصوصية، كان فلسطينيو ٤٨، على الدوام، يتوقون إلى يوم تتوحد فيه كلمة شعوب أمتهم مع كلمة زعمائها، فتصبح هذه الأخيرة هي القول الفصل تعبيرا صادقا ومصداقا عن هذه الشعوب، آلامها وآمالها، مصالحها وإرادتها. فلقد أدرك فلسطينيو ٤٨، منذ زمن بعيد، حقيقة العلاقة الجدلية الوثيقة بين هوان «ظهرهم القومي العربي» وبين افتقار موقفهم إلى ما يكفي من القوة والتأثير في مقارعة سياسات التمييز والقهر والاضطهاد التي دأبت المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة على اعتمادها في التعامل معهم، منذ اليوم الأول لقيام الدولة، باعتبارهم «خطرا أمنيا» و«طابورا خامسا»، اشتقاقا من وضعية الصدام المستمر بين انتمائهم المواطني وبين انتمائهم الوطني والقومي.

ولطالما واجه فلسطينيو ٤٨ الزعم الإسرائيلي بشأن انعدام الديمقراطية وغياب أي اعتبار أو قيمة للإنسان الفرد / المواطن، أو للشعوب بأسرها، في الدول العربية مقابل كون إسرائيل «واحة الديمقراطية في محيط الدكتاتوريات العربية»، هذا الزعم الذي كان يتبعه تحريض إسرائيلي، رسمي وشعبي، على فلسطينيي ٤٨ ، وتبرير ما يعتمد بحقهم من سياسات التمييز العرقي والاضطهاد العنصري، بل وتحميلهم «الجمايل» بـ «أنكم تنعمون هنا بخيرات الديمقراطية الإسرائيلية وأفضالها» وأن «ما تحصلون عليه هنا لا يحلم به أشقاؤكم في الدول العربية»، حتى إذا ما اشتد أوار الأجواء العنصرية صدحت الدعوات أن «اذهبوا إلى الدول العربية واحصلوا على ما تريدون»!

وعلى نطاق أوسع، يعرف الفلسطينيون، معرفة أكيدة، مدى الضرر الجسيم الذي لحق بقضيتهم الوطنية على مدار عقود من الزمن، ترتبا على بؤس حال الشعوب العربية وعلى اغتراب أنظمتها الحاكمة عن نبضها وإرادتها، فلم يكن ذلك الضرر قصرا على أوضاع الفلسطينيين وتردي أحوالهم المعيشية في مواقع اللجوء والشتات والتشرد بعيدا عن أرضهم ووطنهم، بل تعداه إلى ما يتصل بآفاق وفرص الحلول السياسية المنصفة لقضية فلسطين وشعبها.

وحين اندلعت الشرارات الأولى لانتفاضات الشعوب العربية على حكامها، شعر الفلسطينيون في كل مكان بأنهم أصبحوا يشرفون على مرحلة جديدة يتم تدشينها في مسيرة قضيتهم، تحمل في طياتها بذور، بل براعم، تغيير موازين القوى وتباشير اصطفافات جديدة سيكون الفلسطينيون وقضيتهم الرابح الأول والأكبر منها، بعد أن تمسك الشعوب العربية بزمام إرادتها وناصية كلمتها.

وفي أجواء الأمل والتفاؤل هذه، سارع الفلسطينيون، وفلسطينيو ٤٨ بضمنهم، إلى وضع أنفسهم في مرتبة عليا بين أصحاب الآمال، التوقعات والطموحات، متفائلين بأنها إنما ستقود إلى تحرير هذه الشعوب من ربقة أنظمة فاسدة، ظالمة، مضطهدة، تجاه الداخل، متهادنة متواطئة مع أعداء هذه الشعوب وأعداء مصالحها، تجاه الخارج.

وحتى قبل أن يسقط زين العابدين بن علي في تونس، وقبل أن تتسع دوائر الحراك الشعبي العارم في مصر، سوية مع بروز بوادر التململ والانتفاض في ليبيا، اليمن، البحرين، الأردن وغيرها، تعززت لدى فلسطينيي ٤٨ ثقة واضحة بأنهم قد أصبحوا قاب قوس واحد وأدنى من مغادرة قمقمهم الإسرائيلي إلى عمقهم القومي العربي، ليتحقق تواصل قومي حقيقي، بين شعوب ترنو إلى الحرية والاستقلال الحقيقي وإلى الإمساك بزمام مصيرها بأيديها.

وتأسيسا على هذا كله، كان من الطبيعي حد البداهة أن يرفع

شكلت الحالة التونسية، ثم المصرية واليمنية تحديدا، موضع إجماع بين فلسطينيي ٤٨ الذين توحدت أحزابهم وحركاتهم السياسية - بعدما أخذت، جميعها بدون استثناء، مهلتها الكافية، ويزيد، من الترقب والمراقبة والتقييم - في اعتبارها ثورة شعب، تلقائية، عفوية، غير محكومة إلى مركز واحد وغير مدفوعة بتأثيرات غريبة أو أجنبية، فتوحدت، بالتالي، حول تأييدها ودعم منطلقاتها، مطالبها وأهدافها.

فلسطينيو ٤٨ عقيرتهم، بكل ما أوتوا من صوت وصدى، مؤيدين داعمين للشعوب العربية التي لاحت بشائر ربيعها، قبل ما هو متوقع ومأمول بوقت كثير، حتى إذا ما توالت الأيام وتضافرت الأحداث، أخذ الصوت بالخفوت والصدى بالتراجع...

تونس الإجماع

شكلت الحالة التونسية، التي يمكن النظر إليها باعتبارها شرارة «الربيع العربي»، حالة اختبار جدية واجهت العرب الفلسطينيين في داخل إسرائيل، وهم الذين لم يكن في متناولهم أكثر مما كانت تضخه – إليهم، كما لغيرهم – وسائل الإعلام المختلفة اللغات (العبرية، العربية والأجنبية) والمنطلقات والأجندات، فلم يكن ثمة ما يدلهم على حقيقة ما يعتمل في أعماق هذه التحركات ولا ثمة ما يؤهلهم لاستشراف نتائجها واستقراء مآلاتها.

وهذا، تحديدا، ما جعل الحركات والأحزاب السياسية تعتمد موقفا واضحا من الحيطة والحذر، في التريث والتأني، ريثما «تتضح الصورة» وقبل الجهر بمواقف وتقييمات لتطورات وأحداث متسارعة تتفاعل في المدن والميادين العربية. ومن المعروف أن هذه الحركات والأحزاب، والأساسية منها بوجه خاص، تعتمد، منذ سنوات طويلة، نهجا محاذرا في ما تعلنه من مواقف حيال ما يجري من تطورات في العالم العربي – حذر يأخذ في الحسبان حقيقة كونها تقول من داخل وطنها (دولة إسرائيل) ما قد يؤثر على أبناء أمتها في الدول العربية المجاورة.

ومن الجهة الأخرى، وعطفا على ما أوردناه قبلا عن الآمال والفرص التاريخية التي ظهرت بشائرها، فقد شكلت الحالة التونسية، ثم المصرية واليمنية تحديدا، موضع إجماع بين فلسطينيي ٤٨ الذين توحدت أحزابهم وحركاتهم السياسية – بعدما أخذت، جميعها بدون استثناء، مهلتها الكافية، ويزيد، من الترقب والمراقبة والتقييم – في اعتبارها ثورة شعب، تلقائية، عفوية، غير محكومة إلى مركز واحد وغير مدفوعة بتأثيرات غريبة أو أجنبية، فتوحدت، بالتالي، حول تأييدها ودعم منطلقاتها، مطالبها وأهدافها.

وكان الموقف الرسمي العلني الأول الذي صدر عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي (المركب الأساسي في «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة») قد ورد في بيان مكتبه السياسي الذي صدر في نهاية كانون الثاني ٢٠١١ (ونشر في صحيفة «الاتحاد»، يوم ٢٠١١/١/٣١)، بعد فرار زين العابدين بن علي وفي خضم التظاهرات الشعبية في مصر، الأردن البحرين واليمن، وقبل اندلاع التظاهرات في ليبيا (التي بدأت في أواسط شباط ٢٠١١). فقد اعتبر البيان، تحت عنوان «ثورة من أجل الخبز والحرية»، أن «الاحتجاجات الجماهيرية التي تقوم بها جماهير العاطلين عن العمل، الفقراء والنشطاء من أجل الديمقراطية والحرية ضد الطغاة الموالين لأميركا في الدول العربية، والتي بدأت في تونس وانتقلت إلى مصر والأردن واليمن والجزائر ودول أخرى، هي تحوّل مهم جدا في التطورات الإقليمية والدولية».

ورأى البيان أن الشعوب العربية «تدرك مدى قوتها على التأثير وتغيير الواقع باتجاه تقدمي»، وذلك «بعد عشرات السنوات من سحق حقوق العمال والعاطلين عن العمل، من كم أفواه المنتقدين والمعارضين»، ومعتبرا أن هذه التحركات «تدحض الادعاء الذي رددته طوال سنوات المؤسسات الحاكمة في البلاد الرأسمالية بأن الخيار الوحيد في العالم العربي يراوح ما بين حكم الطاغية المستبد والأصولية الإسلامية»، وتثبت خيار «الحركة الشعبية الجماهيرية في الدول العربية، والتي تستمد قوتها من غضب الجماهير على ارتفاع أسعار الأغذية والنقص المتزايد في أماكن العمل وعلى غياب حقوق المواطن الأساسية، التي تبدو سببا سياسيا واقعيا».

وعلى الرغم من انتباه الحزب الشيوعي، في بيانه ذاك، إلى أنه «من الصعب التقدير، حاليا، أين ستتوقف حركة الاحتجاج الشعبية في الدول العربية: هل ستؤدي إلى إسقاط الطغاة في كل الأماكن

تونس: الاجماع بعد تحفظات.

كما حدث في تونس؟ وهل ستؤدي أيضا إلى تغييرات في جوهر الأنظمة والسياسات وطابعها؟ وأي قوى سياسية ستستمد القوة المتجددة بفعل الاحتجاجات؟»، لكنه رأى أنه «من الآن، بالإمكان التقدير بأننا قادمون على مرحلة جديدة في التطور الاجتماعي والسياسي في الشرق الأوسط – بإضعاف الأنظمة المستبدة الموالية لأميركا والتي قادت سياسات الخصخصة في خدمة الرأسمال الكبير، ومنحت ظهرا للعدوانية الأميركية في العراق وأفغانستان».

وبعد أن شدد البيان على أن الحزب الشيوعي«ككل التواقين إلى الديمقراطية وحقوق الشعوب في العالم، متضامن مع نضال الشعوب العربية من أجل الخبز والحرية»، ختم بالإشارة المهمة إلى أن «تمرد الشعوب هو مصدر لتشجيع نضالاتنا في إسرائيل وللدفاع عن الديمقراطية والعاملين، ضد العنصرية ومن أجل المساواة السياسية والاجتماعية في الحقوق».

كذلك جاء موقف «التجمع الوطني الديمقراطي» (والذي صدر عن «المجلس العام للحزب»، يوم ٢٠١١/٣/٢٥) داعما «لثورة الشعوب العربية ضد الطغيان والفساد والقمع ومن أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني». وهو الموقف الذي عاد وأكده حزب «التجمع» في قرارات مؤتمره السادس (حزيران ٢٠١١) وبيانه الختامي، فوجه التحية «إلى الشعب التونسي، على كنس الطاغية زين العابدين بن علي وعلى نجاح ثورته الديمقراطية» و«إلى الشعب المصري العظيم ويهنئه بنهاية الطغيان وبداية عهد مصر الحرة والديمقراطية»، مؤكدا «وقوفه إلى جانب المطالب العادلة للشعوب العربية بالحرية والعدالة والديمقراطية، وبنهاية الطغيان والاستبداد والفساد والقمع».

كما وقفت «الحركة الإسلامية»، بشقيها الشمالي والجنوبي، مؤيدة لثورات الشعوب العربية «التي لم يكن يتخيل أحد أن تحدث من قبل»، كما قال الشيخ كمال خطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي (في «مهرجان الأقصى في خطر» – تشرين الأول ٢٠١١)، معتبرا أن «ما حصل صفحة وانطوت في تاريخ العرب... فالأمة أيقنت مبدأ الموت ولا الذلة»، ليعود لاحقا إلى التأكيد على أن «أسباب اندلاع الثورات في العالم العربي كلها بتقدير من الله أولا»، وذلك في ندوة عقدها «مركز الدراسات المعاصرة» التابع للحركة الإسلامية (تشرين الثاني ٢٠١١). وفي تلك الندوة، اعتبر رئيس «مركز الدراسات المعاصرة»، د. إبراهيم أبو جابر، أن «الثورات العربية تبشر بالخير وأن فلسطينيي الداخل هم من سيقطفون ثمارا يانعة من هذه الثورات وهذا سيحتاج إلى وقت»، لأن «الثوار الآن في مرحلة ترتيب أمورهم الداخلية، ومن ثم سيكون توجههم إلى قضايا القدس والأقصى وهموم الداخل الفلسطيني والشعب الفلسطيني عامة».

أما الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي، فقد اعتبرت أن «الثورات الشبابية في عالمنا العربي هي ثورات من نوع جديد، ثورات تريد بناء دول ديمقراطية حرة تحترم إرادة شعوبها». وقال مسعود غنايم، النائب في الكنيست عن هذه الحركة، إن حركته تتعاطف «مع الشعوب العربية التي أسقطت الطغاة... ونحن الآن في مرحلة هدم الدكتاتوريات وتفكيكها، ننتظر مرحلة البناء ونتمنى نجاحها».

وقال رئيس «الحزب الديمقراطي العربي»، النائب عنه في الكنيست، طلب الصانع، إن حزبه «يقف دوما إلى جانب الشعوب ضد الاستبداد، إذ نشهد ربيعا عربيا وثورات ضد الأنظمة الدكتاتورية والقمعية».

واعتبر رئيس «الحركة العربية للتغيير» والنائب عنها في الكنيست، أحمد طيبي، أن «ما نشهده اليوم هو الاستقلال العربي الثاني، وهذه المرة من الاستبداد والفساد...»، مضيفا أن «هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن الديمقراطية العربية عدوة للهيمنة الإسرائيلية، والاستبداد العربي رديف للهيمنة الإسرائيلية. وفي

ولئن كانت الحالة الليبية قد أظهرت خلافات واختلافات في المواقف والتقييمات بين الأحـزاب والحركات السياسية الفاعلة بين فلسطينيي ٤٨، فإن الحالة السورية قد رفعت إلى السطح مشهدا لم يكن مألوفا على الساحة السياسية المحلية من قبل - خلافات واختلافات، بل تناقضات حادة، في داخل هذه الأحزاب والحركات نفسها.

وخلافا لوحدة المواقف التي سادت في تأييد الثورة الليبية ودعمها في مراحلها الأولى، قبل بدء الحديث عن تدخل أجنبي، فإن الحالة السورية قد شكلت موضع خلاف واختلاف فيما بين الحركات السياسية، بل وفي داخل هذه الأحزاب والحركات نفسها، منذ أيامها الأولى.

اعتقادي أن هذه الثورات من تونس إلى مصر هي لصالح الأمة العربية ولصالح القضية الفلسطينية».

ليبيا ... تصدع الإجماع

هذا الإجماع، التام، الذي تجسد في الموقف من الثورات والحراكات الشعبية في تونس ومصر تحديدا، وفي اليمن والبحرين والأردن والجزائر وغيرها، أخذ يتصدع إزاء الحالة الليبية، التي اندلعت ثورتها الشعبية في أواسط شباط ٢٠١١.

ومن المهم التنويه، بداية، إلى أن مواقف الحركات والأحزاب السياسية الفاعلة بين فلسطينيي ٤٨ في الشأن الليبي توحدت في بداياتها، بمجملها، بالتزام الصمت الناجم عن حرج كبير أصاب قادة هذه الأحزاب وممثليها، على اختلاف انتماءاتهم وأطيافهم، بعد أن كانوا زاروا ليبيا، قبل ذلك بأقل من عام واحد (في نيسان ٢٠١٠)، ضيوفا على الرئيس الليبي آنذاك، معمر القذافي، شخصيا.

لكن الأنباء التي تواترت عن مجازر يرتكبها نظام القذافي وقواته ضد أبناء الشعب الليبي المنتفض، وخاصة الأنباء عن مرتزقة يتم استجلابهم من أنحاء القارة الإفريقية المختلفة، لم تُبق مجالا لمزيد من التلكؤ أو التهرب، فبدأت المواقف تتوالى في بيانات التنديد بالمجازر وتأييد ثورة الشعب الليبي ومطالبها.

وللتدليل على روح هذه المواقف، في تلك اللحظة التاريخية، يكفي أن نسوق هنا موقف «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، وهي التي حصل التغير الأساس في موقفها لاحقا، بتأثير التدخل العسكري الأجنبي بشكل خاص.

فبعد أن استنكرت «الجبهة» (بعد عدة أيام من اندلاع الثورة الليبية) «المذابح التي يرتكبها نظام القذافي ضد الشعب الليبي الذي ينتفض على الظلم والاستبداد السلطوي، وأكدت على حق الشعب الليبي في أن يحظى بعيش كريم وحرية في وطنه، وأن لا يكون خاضعا لنظام يقمع حريته الفردية والجماعية، ومحروم من التوزيع العادل لثروات وطنه»، فقد رأت الحاجة إلى التوضيح بأن «موقف الجبهة بالنسبة للوضع في ليبيا هو الموقف المناصر للإرادة الشعبية، كما هو الحال في الثورة المصرية ومن قبلها التونسية، وكل مظاهر الثورة والانتفاض على أنظمة الاستبداد والإفقار والملاحقة، في العالم عموما والعالم العربي خصوصا.... إن من السخرية أن يغلف القذافي دعواته الدموية الإجرامية بتعابير ثورية، وهو الذي قضى على كل الآمال التي علقت على الثورة الليبية التي قادها في العام ١٩٦٩، ضد النظام الملكي السابق». وقد عكس هذا الموقف، كما أشرنا، الأجواء العامة التي سادت فلسطينيي ٤٨ تجاه ما كان يحصل في ليبيا.

لكن الخلاف سرعان ما بدأ يظهر جليا وحادا مع بدء الحديث عن التدخل الأجنبي، سواء بقرارات سياسية متتالية من مجلس الأمن الدولي، أو باستعدادات وتحركات عسكرية غربية. ومع كل يوم، كانت تتعمق، أكثر فأكثر، هوة الخلاف في المواقف بين ملضٍ في تأييد غير مشروط ودونما تحفظ لثورة الشعب الليبي ضد حاكم لا يبدو أن من بين نواياه، على المدى المنظور، مغادرة سلطة ممتدة منذ ٤٢ عاما، من جهة، وبين رافض استقواء الثورة بالأجنبي واستنجادها بـ«مساعدات» عسكرية من جهات لا يشهد لها التاريخ، على الأقل، بمساندة هذا الشعب ومصالحه.

وفي هذا الشأن، اعتبر الحزب الشيوعي الإسرائيلي (في قرارات لجنته المركزية - ٢٠١١/١) أن «التدخل الامبريالي في ليبيا وفي الانتفاضات الشعبية في سائر دول المنطقة لا يهدف إلى تحرير الشعوب، بل استعبادها، مثلما حدث في العراق وأفغانستان، وأن مصلحة الشعوب تتطلب منع عدوانية الناتو في المنطقة ومنع تفكيك المنطقة»، فيما ذهب أمينه العام، محمد نفاع،

إلى أبعد من ذلك حين رأى أن «جزءا مهما من المعارضة الليبية طلب التدخل الخارجي، والذي تمثل عمليا بحلف شمال الأطلسي العدواني الاستعماري، وهذا ما كان، وبرأيي كل معارضة تطلب التدخل العسكري الامبريالي هي خائنة لقضية وطنها وشعبها، وحتى للقضايا التي تدّعي أنها تناضل من أجلها. هذا ما جرى في ليبيا بالرغم عن كل تنديدنا بسياسة معمر القذافي واستعمال السلاح وقتل المدنيين».

أما الشيخ كمال خطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية– الجناح الشمالي، فقال إن حركته «ترفض أي تدخل أجنبي في أي ثورة» لكنه أكد أن «نظام القذافي هو السبب في التدخل العسكري الأجنبي، وهو نظام غربي عميل فاسد أكثر من أي نظام آخر»! بينما تلخصت مواقف الأحزاب والحركات السياسية الأخرى الفاعلة بين فلسطينيي ٤٨ بالتالي: تأييد نضال الشعوب العربية وثوراتها العادلة ضد حكامها ومن أجل حريتها، إلى جانب الرفض القاطع للتدخل الأجنبي فيها، سواء السياسي منه أو العسكري، والدعوة إلى عدم إعطاء الفرصة للقوى الأجنبية المعادية للركوب على موجة الثورات لتحقيق مآربها.

واستمرت هذه الحال حتى سقوط القذافي، ومن ثم قتله، في آب ٢٠١١، وهو ما بيّنته المواقف المعلنة التي أعقبت هذين التطورين الفاصلين.

فقد اعتبرت الحركة الإسلامية أن «ثوار ليبيا كان لهم شرف دحر الطاغية القذافي بعد ٤٢ عاما من العبودية والظلم»، وأن «ليبيا اليوم هي ليبيا حرة عربية تقف أمام مسؤوليات البناء والتنمية والتغيير من أجل بناء ليبيا الحرة والانتقال إلى ليبيا الدولة والمؤسسات وصناديق الاقتراع لتكون أول دولة عربية تبني دستورها وتنطلق إلى سلطة تشريعية برلمانية وانتخابات حرة مباشرة وانتخابات ديمقراطية، تبني ليبيا وتعيد المجد للشعب العربي الليبي بقوة، ولتكون ليبيا عروس البحر المتوسط وعروس إفريقيا، ولتشكل أول تجربة على المستوى العربي في صناعة الديمقراطية بعيدا عن حكم الدكتاتوريات، ومن أجل حكم ديمقراطي بعيدا عن القبائل وحكم الأشخاص، بل استنادا إلى المصالحة الوطنية ومن أجل بناء مجتمع مدني آمن وصياغة روح المحبة والثورة والبناء والتنمية».

بينما اعتبر الأمين العام للحزب الشيوعي الإسرائيلي، محمد نفاع، أن ليبيا أصبحت «محتلة من قبل حلف الأطلسي، عمليا» وأن «هؤلاء الأنذال من المعارضة الليبية ما هم إلا مطية للاستعمار» (جريدة «الاتحاد»– ٢٠١١/١٠/٢٤). ولم يكتف نفاع بذلك، بل وجه نقدا واضحا لصحيفة الحزب («الاتحاد») جراء استخدامها عبارة «الطاغية الليبي»، معتبرا أن «الطغاة الأكثر طغيانًا هم غيلان الاحتلال، غيلان النفط، غيلان الاستغلال، ينصّبون أدوات طيّعة محلية عميلة، تسهّل لهم النهب والسلب والاحتلال، وهدفهم القضاء على كل من يقف في طريق لصوصيتهم في الشرق الأوسط والعالم».

سورية... إرباك وانقسام

ولئن كانت الحالة الليبية قد أظهرت خلافات واختلافات في المواقف والتقييمات بين الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة بين فلسطينيي ٤٨، فإن الحالة السورية قد رفعت إلى السطح مشهدا لم يكن مألوفا على الساحة السياسية المحلية من قبل – خلافات واختلافات، بل تناقضات حادة، في داخل هذه الأحزاب والحركات نفسها.

وخلافا لوحدة المواقف التي سادت في تأييد الثورة الليبية ودعمها في مراحلها الأولى، قبل بدء الحديث عن تدخل أجنبي، فإن الحالة السورية قد شكلت موضع خلاف واختلاف فيما بين الحركات السياسية لدى فلسطينيي ٤٨ وتقييماتها، بل وفي داخل هذه الأحزاب والحركات نفسها، منذ أيامها الأولى.

وبدت واضحة، تماما، حالة الانقسام بين فلسطينيي ٤٨ في الموقف من الثورة السورية، بين داعم مطلق لها ولسبل إنجاحها وإسقاط النظام الحاكم، حتى وإن بلغ ذلك حدود التدخل العسكري، وبين من يرى أن أجزاء من المعارضة مجيرة للقوى الامبريالية ومدفوعة من أسوأ الديكتاتوريات في العالم العربي.

وفي موازاة وحدة الصف والموقف في هذا الشأن لدى الحركة الإسلامية (بجناحيها، الشمالي والجنوبي) من حيث التأييد الجارف لثورة الشعب السوري، برزت التباينات، بل التناقضات، في صفوف الحزبين العلمانيين الأساسيين، بصورة أساسية – الحزب الشيوعي الإسرائيلي (والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) والتجمع الوطني الديمقراطي. وقد تم التعبير عن هذه التباينات، والتناقضات، بصور شتى وبنبرات مختلفة، دوّت أصداؤها في مستويات العمل السياسي – الاجتماعي المتنوعة.

فقد اعتمدت الحركة الإسلامية، منذ اليوم الأول، خطابا مؤيدا للثورة السورية معاديا للنظام السوري، في مزج واضح وصريح للحجج والاعتبارات القومية – الوطنية والدينية – المذهبية، مع تغليب بيّن وبارز للثانية. وكان من ذلك، مثلا، تأكيد الحركة الإسلامية على أن «أمة الإسلام قد ابتليت، منذ أن سقطت آخر قلاع الإسلام – الدولة العثمانية – بحكام عملاء للصليبية

وفي مقابل الوحدة التي ميزت موقف الحركة الإسلامية، في الموضوع السوري نشبت نقاشات حادة، بلغت حد التصادم المباشر، في صفوف الحزب الشيوعي (والجبهة) وفي صفوف التجمع الوطني الديمقراطي، سواء على مستوى الكوادر والنشطاء الميدانيين أو على مستوى القيادات، ما بين مؤيد للثورة باعتبارها جزءا أساسيا من حالة السأم التي بلغتها الشعوب العربية وتطورا طبيعيا وحتميا في مسار الصحوة، بل النهضة، القومية من جهة، وبين معارض لحراك تعبث به وتوجهه أياد ومصالح أجنبية، عربية وغربية، غايته التخلص من القيادة السورية.

والصهيونية العالمية وناصبوا شعوبهم العداء وساموهم سوء العذاب وكانوا دعاة على أبواب جهنم، من تبعهم هلك وأهلك، وعلى أعواد مشانقهم، وفي دهاليز مخابراتهم بمختلف مسمياتها سقط آلاف من الشهداء في مسيرة العدل والحرية والكرامة... النظام السوري البعثي الطائفي العشائري العائلي من ضمن هذه الأنظمة، وخزيه وما فعله مع الفلسطينيين في مخيمات لبنان وما فعله مع أبناء شعبه المناوئين لنظامه البعثي العلماني لا يخفى على أحد، وقد سعى لستر عورته وحقيقة منهجه بالتلفع بوشاحات المقاومة والممانعة واحتضانه للمقاومة الإسلامية السنية والشيعية فيما على ترابه اغتيلت قيادات من الصف الأول من الجانبين وبتورط شخصيات رسمية عميلة»، ثم أن «هذا النظام أبى إلا غرورا واستعان بشبيحة من طائفته ومن شيعة العراق وإيران ولبنان ليفتضح أمر هذا النظام وعمق طائفيته وعفونة أخلاقه وسلوكياته ...».

وفي موقف مكمل، أعلنته في سياق التجنيد المحلي لـ «الحملة العالمية لنصرة الشعب السوري»، اعتبرت الحركة الإسلامية أن «الثورة السورية اليوم ليست على نظام بشار الأسد وحسب، وإنما هي ثورة أيضا ضد الظلم ومحاولات الهيمنة على الأمتين العربية والإسلامية»، في إشارة غير خفية إلى إيران والمذهب الشيعي، ثم دعت إلى «دعم الجيش الحر للحفاظ على سلمية الثورة ومنع الحرب الأهلية التي يسعى إليها النظام».

ونظمت الحركة الإسلامية في الداخل العديد من الفعاليات، المهرجانات والمظاهرات، للتعبير عن دعمها لثورة الشعب السوري (ذي الأغلبية السنية) ضد النظام البعثي (الشيعي)، كما خصصت «خطبة الجمعة» في المساجد التابعة لها، في أكثر من أسبوع، للحديث عن هذا الموضوع.

وفي مقابل هذه الوحدة التي ميزت موقف الحركة الإسلامية، نشبت نقاشات حادة، بلغت حد التصادم المباشر، في صفوف الحزب الشيوعي (والجبهة) وفي صفوف التجمع الوطني الديمقراطي، سواء على مستوى الكوادر والنشطاء الميدانيين أو على مستوى القيادات، ما بين مؤيد للثورة باعتبارها جزءا أساسيا من حالة السأم التي بلغتها الشعوب العربية وتطورا طبيعيا وحتميا في مسار الصحوة، بل النهضة، القومية التي تجسدت في الثورات السابقة، في تونس ومصر وليبيا وغيرها، من جهة، وبين معارض لحراك تعبث به وتوجهه أياد ومصالح أجنبية، عربية وغربية، غايته التخلص من القيادة السورية.

سعيا إلى تحقيق ما تعذر تحقيقه في تغيير مواقف قومية، مقاومة وممانعة، يترتب عليها تغيير خريطة صداقاتها، تعاوناتها وتحالفاتها.

واللافت أن البيانات الرسمية التي صدرت عن هذين الحزبين في تبيان الموقف من مجريات الأحداث في سورية شددت على أركان أساسية تتمثل في:

١. دعم مطالب الشعب السوري في الحرية، الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، إلغاء جميع أشكال الفساد، القمع الأمني، نهب ثروات البلاد والدعوة إلى إجراء إصلاحات داخلية جذرية وعلى المستويات كافة،
٢. معارضة اللجوء إلى الحلول الأمنية في مواجهة الحراك الشعبي وإدانة عمليات القتل والتنكيل التي يتعرض لها المواطنون، من المتظاهرين أو المحتجين،
٣. التحذير من خطر عسكرة الثورة الشعبية، الانزلاق نحو الحرب الأهلية أو الاحتراب الطائفي – المذهبي،
٤. إدانة الدعوات إلى التدخل الأجنبي، سواء السياسي أو العسكري، في سورية والتحذير من خطر استغلال هذه الثورة وتسخيرها في خدمة المصالح والمطامع الغربية، التي تصب في نقطة النهاية في مصلحة الولايات المتحدة

وقد وصف الأمين العام لحزب التجمع عوض عبد الفتاح هذه الحالة من «الانقسام الحاد والصدامي داخل صفوفه، كما نشهده إزاء ما يجري في سورية» بأنها حالة فريدة «لم يشهد التيار القومي والوطني، أو تياراته المختلفة، مثلها من قبل»، بينما اعتبر رئيس الحزب، واصل طه، أن «ما يحصل في سورية أحدث ارتباكا لدى كوادرنا، فكانت الآراء والاجتهادات متضاربة»

وإسرائيل،

٥. الدعوة إلى وقف سفك الدماء والجنوح إلى حوار وطني جدي وحقيقي وشامل، لتنظيم عملية الانتقال السلمي نحو الديمقراطية، بما فيها إجراء انتخابات ديمقراطية حرة.

ولكن، في نظرة تتجاوز رقعة هذه البيانات تحديدا وترى إلى ما هو أوسع من نصوصها، من السهل تلمس حدود الموقفين الرسميين لهذين الحزبين وقراءتهما على النحو التالي:

عارض الحزب الشيوعي الإسرائيلي الثورة السورية في صورتها الراهنة، متكأ بشكل أساس على الفرز بين معسكري المؤيدين والمعارضين، بما يشمله معسكر المؤيدين من جهات يربأ هذا الحزب بنفسه عن التموقع معها في خندق واحد (الولايات المتحدة والدول الغربية، وكذلك إسرائيل، ودول عربية معينة)، على ما يستبطنه هذا الفرز من تنازع مصالح، وعلى ما تُظهره أجزاء من المعارضة السورية من ارتباطات وتوجهات سياسية، حالية ومستقبلية. وهذا فضلا، بالطبع، عن التجربة الليبية التي رأى فيها هذا الحزب برهانا قاطعا جديدا على خطأ الاستقواء بالأجنبي وتوفير أسباب وظروف تدخله، العسكري والسياسي، بما لا يخدم مصالح الشعب والوطن الليبيين، بل يتعارض معها.

وإذا كان الحزب قد صاغ موقفه (في مؤتمره الـ ٢٦ / آذار ٢٠١٢) بالتشديد على «التزامه بنضال الشعوب من أجل الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، ضد أنظمة القمع والرجعية العربية وإلى جانب هذا فإننا نعارض خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة، والنظر بعين القلق إلى التدخل الامبريالي المنافق ضد النضالات الداخلية للشعوب»، فقد كان الأمين العام للحزب شديد الوضوح في رسم معالم الموقف، مرتكزاته ومقوماته: «بمنتهى الصراحة، إذا كانت كل شياطين العالم في مواجهة أميركا بكل جرائمها ومصالحها واستغلالها وخطرها وطغيانها فالحق كل الحق مع الشياطين. دعوا كل شعب يتعامل مع نظامه كما يريد، بشرط دون التوجه والتدخل الاستعماري، هل يريد أصحاب هذا الفكر أن يكون مصير كل من يقول لا لأميركا وإسرائيل ورجعية الخليج وبقية الشّلّة كما حدث في العراق، وكما حدث في ليبيا، بوركت لكم هذه المواقف، مواقف حرية التعبير، وحرية الرأي الموجّهة من اللصوص الأميركيين والأطلسيين والخليجيين» (محمد نفاع – «الاتحاد»، ٢٠١١/١٠/٢٤). وفي هذا، أوجز نفاع الموقف الحزبي القائل بمعارضة السياسات الداخلية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، التي انتهجها النظام السوري عبر عقود من الزمن، من جهة، سوية مع معارضة استغلال انتفاضة الشعب السوري ضد هذه السياسات ومطالبه العادلة والمشروعة وتسخيرها في خدمة مؤامرة إمبريالية – صهيونية – عربية رجعية تسعى إلى ضرب قوى المقاومة والممانعة في المنطقة، وفي مقدمتها سورية، تمهيدا لبسط الإرادة الأميركية – الإسرائيلية على دول المنطقة وشعوبها.

وحتى هذا الموقف لم يلق قبولا تاما وشاملا لدى عموم كوادر الحزب وقياداته، فذهب البعض منهم إلى تسجيل معارضته وانتقاده العلنيين معتبرا أن الحزب، بذلك، إنما يرتكب خطأ مبدئيا، أيديولوجيا وقيميا – أخلاقيا، في الوقوف ضد ثورة شعبية، بما فيها من مركبات طبقية – اجتماعية، ناهيك عن المركبات الأخرى، من جهة، مقابل الانتظام في صف نظام يعتمد القمع والقتل والتنكيل لغة للحوار مع أبناء شعبه، من الجهة الأخرى. بيد أن هذا «البعض» في هذا الحزب بقي في حدود أفراد قلائل، لم يستقطب التفافا عدديا يقود إلى تشكيل وزن نوعي.

أما التجمع الوطني الديمقراطي، فقد اعتمد في البداية موقفا مؤيدا للثورة، تماما، ومناوئا للنظام، من خلال التأكيد على أن «موقفنا داعم للثورة السورية ولمطالبها العادلة في الحرية، وفي إنهاء القمع والاستبداد والفساد ولا نستثني الثورة السورية بما يتعلق بمطالب شعبها من مطالب الشعوب العربية التي انتفضت وثارت ضد أنظمتها ضمن الربيع العربي»، إلى جانب تحميل النظام السوري تبعات وإسقاطات «استشراسه في قمع الثورة السلمية

عارض الحزب الشيوعي الإسرائيلي الثورة السورية في صورتها الراهنة، متكأ بشكل أساس على الفرز بين معسكري المؤيدين والمعارضين، بما يشمله معسكر المؤيدين من جهات يربأ هذا الحزب بنفسه عن التموقع معها في خندق واحد (الولايات المتحدة والدول الغربية، وكذلك إسرائيل، ودول عربية معينة)، على ما يستبطنه هذا الفرز من تنازع مصالح، وعلى ما تُظهره أجزاء من المعارضة السورية من ارتباطات وتوجهات سياسية، حالية ومستقبلية. وهذا فضلا، بالطبع، عن التجربة الليبية التي رأى فيها هذا الحزب برهانا قاطعا جديدا على خطأ الاستقواء بالأجنبي

في بداية انطلاقها» والتأكيد على أن «اعتراف النظام بمطالب الشعب وإعلانه الاستجابة مع هذه المطالب الشعبية يتناقض مع الحديث عن المؤامرة.... نعم هناك قوى خارجية استعمارية تركب على موجة الثورة في سورية ويريدونها ثورة مضادة تخدم مصالح هذه القوى وأعوانها. ولكن شعب سورية يريد حرية، تعددية، كرامة، يُريد سورية قوية وهو يستحق أن يحظى بالتغيير».

هذا الموقف أثار، منذ إعلانه، نقاشا في صفوف أعضاء هذا الحزب وقياداته، تصاعد واحتدّ واتسع باستمرار، مع استمرار سقوط الضحايا في القرى والمدن السورية من جهة، واستمرار تكشّف الخيوط الممتدة بين أجزاء من الداخل السوري وبين جهات وأطراف خارجية مختلفة، عربية وغربية، وتواتر التصريحات الصادرة عن أطياف في المعارضة السورية (وخاصة الخارجية منها) ضد المقاومة اللبنانية وإيران ومغازلة إسرائيل والغرب، ناهيك عن المطالبة الصريحة بالتدخل الأجنبي في سورية. ويوما بعد يوم، تعمق شرخ المواقف في داخل التجمع بشكل عام، وعلى مستوى القيادات بشكل خاص، إذ أخذ البعض بتعديل مواقفه وتغييرها والانتقال من موقع التأييد المطلق للثورة السورية إلى تسجيل ملاحظات وتحفظات، سرعان ما استحالت إلى معارضة تامة لما يجري ونزع صفة «الثورة» عنه.

وقد وصف الأمين العام لحزب التجمع عوض عبد الفتاح هذه الحالة من «الانقسام الحاد والصدامي داخل صفوفه، كما نشهده إزاء ما يجري في سورية» (موقع «عرب ٤٨» – ٢٠١٢/١/٢٧) بأنها حالة فريدة «لم يشهد التيار القومي والوطني، أو تياراته المختلفة، مثلها من قبل»، بينما اعتبر رئيس الحزب، واصل طه، أن «ما يحصل في سورية أحدث ارتباكا لدى كوادرنا، فكانت الآراء والاجتهادات متضاربة» (موقع «عرب ٤٨» – ٢٠١١/٦/٢٣).

وفي حين رأت النائبة عن حزب التجمع في الكنيست، حنين زعبي، أن «التداعيات التي تحدث اليوم هي تداعيات قمع الثورة السورية وليست تداعيات الثورة السورية، ولو أصغى النظام إلى المطالب الشرعية للشعب في الإصلاح لما وصلت سورية إلى هذه المخاطر وإلى دخول أطراف عربية وغير عربية غير معنية بمصلحة سورية ومصلحة الشعب السوري، وإنما بمصالح استراتيجية خاصة في المنطقة. وعليه، فإن على الشعب السوري أن يرفض بشكل كامل ما يبدو خيارا سهلا (لنجاح الثورة بعسكرتها أو بتدخل أجنبي)، وزيادة الضغوطات العربية أساسا على النظام السوري، لأنه لم يعد بإمكان هذا النظام أن يستمر في الحكم ويجب أن تستلم الثورة الحكم في سورية وتقيم فيها نظاما ديمقراطيا بدون تشكيل خطر على وحدة سورية ودورها الاستراتيجي القومي»، رأى زميلها في الكنيست (عن التجمع، أيضا)، جمال زحالقة، أنه «من الضروري في الحالة السورية أن تكون خطوط حمراء ومحاذير تتعلق أولاً بدور سورية كبلد وشعب مناهض لمشاريع الهيمنة الأميركية – الإسرائيلية في المنطقة، ومناصر للحق في مقاومتها، وكل ما قد يمس ذلك الدور يجب الوقوف ومواجهته بلا هوادة».

وعبر عوض عبد الفتاح عن فداحة المنزلقات التي تدهور إليها «الانقسام الحاد والصدامي» في التجمع إزاء الحالة السورية بالقول إنه «لا يُعقل أن يُنعت الذين يؤيدون النظام وكأنهم مجرمون وفاسدون والذين يؤيدون الثورة وكأنهم متعاونون مع الخارج»، محاولا أن يجند في صفّه موقف حسن عبد العظيم، زعيم التيار الناصري والمنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية في سورية، لدرء ما يتعرض له موقفه من انتقادات واعتراضات، على الأقل، فتساءل: «هل يقلل موقفه (عبد العظيم)، على سبيل المثال لا الحصر، من وطنيته حين يقول إن الثورة هي ثورة شعب وليست نتيجة مؤامرة؟»!

سورية تحطم الإجماع حول الثورات العربية.

بينما اعتبر واصل طه، في المقابل، «أن مد يد العون للذين ما زالوا من العرب والمسلمين يعانون من مرض التبعية للاستعمار، ولم يتخلصوا من قابليتهم لعودته بعد إلى أوطاننا، هي خيانة للأمة ولشهدائها الذين قضوا في معركة التحرر الوطني منه ومن ممارساته البشعة بعد الحرب العالمية الأولى».

وبينما رأى عبد الفتاح أن «أي عربي ذي ضمير وطني لا يقبل أن ينتهي دور سورية القومي وأن تتحقق أحلام القوى الامبريالية والصهيونية بإخراج سورية كدولة وكشعب من معسكر المقاومة للهيمنة الإسرائيلية والأميركية، لكن أيضًا لا يقبل أي عربي ذي بصيرة وذي ضمير أن يبقى الوضع الداخلي السوري على ما هو عليه، وأن يقبل الاستبداد وسحق المجتمع والفرد وقتل المتظاهرين»، مشددا على أن «التجمع كتيار قومي وديمقراطي لا يمكن إلا أن يكون مع الشعوب العربية في تحركاتها ولا يمكن أن يكون مع سياسة الاستبداد والقمع والقتل التي تستهدف هذه الشعوب»، رأى طه أن «الحرية والديمقراطية التي يطالب بها المحتجون في سورية نتعاطف معها. فالشعب السوري والعرب في كافة أوطانهم يستحقون ذلك، ونحن على يقين أن القيادة في سورية قد أعلنت عن استعدادها للإصلاح والانتقال إلى التعددية الحزبية. ولكن، كيف يمكن تنفيذ ذلك والحراب مسلطة على رقاب المعارضة والنظام والدولة؟»، مؤكدا على أنه «نحن في التجمع ..... على يقين أن أعداء سورية والممانعة، يسعون لاستغلال المطالب المشروعة للشعب السوري، كي يمزقوا سورية ويهدموها كما حدث في العراق»، وأنه قد «أصبح واضحا للقاصي والداني أهداف أعداء الأمة، الناتو وأدواته في المنطقة... بهدف جر دمشق إلى الفتنة التي تذكي نارها القوى الظلامية دعاة التدخل الأجنبي الاستعماري بهدف إسقاط قلعة الممانعة وحامية المقاومة»!

ولم يقتصر الانقسام ومظاهره على البيانات والمقالات فحسب، بل تعداه أيضًا إلى ساحات الناشطين، إذ نظم مؤيدو كل من الفريقين مظاهرات ومهرجانات جماهيرية عبروا فيها ومن خلالها عن مواقفهم، كما بُينت أعلاه. بيد أن اللافت في الأمر أن المظاهرات والمهرجانات المعارضة لـ «الثورة» السورية، أو المؤيدة للنظام السوري، شهدت حضورا مركزيا وبارزا لقيادات من الصف الأول في كلا الحزبين.

بقي مكان للإشارة هنا إلى أن موقفي الحزبين العربيين الآخرين بين فلسطينيي ٤٨، الحركة العربية للتغيير والحزب الديمقراطي العربي، من الأحداث في سورية بقيا على خيط الوصل بين تأييد مطالب الشعب السوري، من جهة، ومعارضة التدخل الأجنبي من الجهة الأخرى.

تشكل المواقف المعروضة سالفا حيال تحركات الشعوب في بعض الدول العربية، أو ما أطلق عليه توصيف «الربيع العربي»، نتاجا طبيعيا للوضعية المميزة التي يعيشها الفلسطينيون المواطنون في دولة إسرائيل، من الجهة الأولى، وللمرجعيات الأيديولوجية الفكرية التي تتكئ عليها الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة بين هؤلاء الفلسطينيين وتنطق باسمهم، من الجهة الأخرى.

في الختام

تشكل المواقف المعروضة سالفا حيال تحركات الشعوب في بعض الدول العربية، أو ما أطلق عليه توصيف «الربيع العربي»، نتاجا طبيعيا للوضعية المميزة التي يعيشها الفلسطينيون المواطنون في دولة إسرائيل، من الجهة الأولى، وللمرجعيات الأيديولوجية الفكرية التي تتكئ عليها الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة بين هؤلاء الفلسطينيين وتنطق باسمهم، من الجهة الأخرى.

ويبدو جليا تماما أن تلك المواقف كانت محكومة لاعتبارات الانتماءات المركبة التي تتداخل وتتقاطع، فيما تضبطها علاقة جدلية من التأثر والتأثير، وفي صلبها: الانتماء القومي، الانتماء الوطني، الانتماء المواطني والانتماءات الفكرية العقائدية (المختلفة). وبرسم واقعها في هذا المحيط الجغرافي – السياسي، حرصت هذه الأقلية القومية في دولة تحتل وطنها وشعبها وتعادي أمتها على اشتقاق مواقفها المستحقة من تداعياتها المحتملة على الوضع الإقليمي الذي تشكل فيه إسرائيل لاعبا مركزيا وأساسيا.

وبالنظر إلى الحركات والأحزاب السياسية بين فلسطينيي ٤٨، يصح هذا التقييم، بصفة أساسية، على الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية، المنطلقين من الفكر الطبقي بوجه أساس، كما على التجمع الوطني الديمقراطي، المنطلق من الفكر القومي، بينما لا يصح تماما على الحركة الإسلامية التي تنطلق من كونها جزءا من الحركات الإسلامية الأصولية على امتداد العالم بأسره.

فقد رأى الحزب الشيوعي إلى هذه الثورات باعتبارها «حركة شعبية جماهيرية في الدول العربية تستمد قوتها من غضب الجماهير على ارتفاع أسعار الأغذية والنقص المتزايد في أماكن العمل وعلى غياب حقوق المواطن الأساسية»، وأنها ثورات ضد أنظمة رجعية تابعة للغرب الرأسمالي بقيادة الإمبريالية الأميركية، من أجل الخبز، الحرية، العدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني. واعتبر الحزب الشيوعي أن «تمرد الشعوب هو مصدر لتشجيع نضالاتنا في إسرائيل وللدفاع عن الديمقراطية والعاملين، ضد العنصرية ومن أجل المساواة السياسية والاجتماعية في الحقوق».

بينما اعتبر التجمع الوطني الديمقراطي أن «ما حصل هو أمر هائل غيّر صورة العربي الذي صوّر على أنه مدمن على الخنوع والعبودية» وأن هذه الثورات «تؤكد على إمكانية الربط والتوفيق بين العروبة والديمقراطية... فالتجمع قام على أساس هذين المبدأين قبل ١٥ عاما» وأن «هذه الثورات وما سيأتي بعدها سيقود إلى نهضة قومية عروبية ديمقراطية جديدة» وأن «الربيع العربي أعاد وسوف يكرس الكرامة الفردية والجماعية للأمة».

في حين اعتبرت الحركة الإسلامية، التي اتضح موقفها بشكل خاص بعد انتصار الثورتين في تونس ومصر وتحقيق الحركات الإسلامية هناك إنجازات سياسية في صناديق الاقتراع، أن «أسباب اندلاع الثورات في العالم العربي كلها بتقدير من الله» وأن «ما يحدث اليوم من ثورات مباركة يؤكد أن الأمة لمّا تهاجر إلى الله تعالى بقلوبها يكرمها الله تعالى بالفرج والنصر والتمكين» وأنه «في الواقع الجديد، واقع الثورات العربية، بات قيام دولة فلسطينية أمرا قريبا، لكن الأقرب هو قيام دولة خلافية إسلامية».

والإجمال، أن جميع الأحزاب والحركات السياسية بين فلسطينيي ٤٨ قد رست، في تقييمها لإسقاطات هذه الثورات وتأثيراتها على وضعية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، على أن هذه الثورات، في محصلتها، تشكل رافعة مهمة جدا لمكانة هذه الأقلية القومية المميزة في داخل إسرائيل وترفد معاركها النضالية ضد العنصرية ومن أجل المساواة بعوامل قوة وتصليب لم تكن متوفرة من قبل.

وأما ما أفرزته هذه الثورات، أو بعضها – وفي سورية تخصيصا – من خلافات في الرؤى والمواقف في داخل الأحزاب نفسها – الحزب الشيوعي والتجمع الوطني الديمقراطي، بصفة خاصة ومع قدر أكبر من العمق والاتساع في الثاني، عما هو في الأول– فإنه يفجّر غير قليل من الأسئلة التي تلحّ على اجتراح الأجوبة الجديرة بسبر غور هذه الخلافات / الاختلافات، منطلقاتها، بواعثها، مراميها ومفاعيلها المستقبلية المحتملة سواء على هذه الأحزاب عينها، تنظيميا وربما فكريا أيضا، وعلى الخريطة الحزبية – السياسية بين فلسطينيي ٤٨ وعلى آفاق الاصطفافات والتحالفات الحزبية – السياسية.